بيان

النقاش في قانون الانتخاب يجب أن يشكّل فرصة لإصلاحات جوهرية

LADE
الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

على بعد سنة وشهرين من موعد الانتخابات النيابية في أيار 2026، بدأ النقاش داخل مجلس النواب بشأن تعديل قانون الانتخاب 2017/44 أو إقرار قانون جديد. انطلق النقاش باقتراح قانون من النائب علي حسن خليل، عن حركة "أمل"، يقضي باعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة مع زيادة ستة مقاعد مخصصة للمغتربين واعتماد البطاقة الممغنطة وإنشاء مجلس شيوخ، تبعه اقتراح آخر من تكتل "لبنان القوي" يعتمد على القانون الأرثوذكسي مع بعض التعديلات.

تتابع "لادي" هذه التطورات عن كثب، وتذكّر بضرورة مقاربة أي نقاش بشأن القانون الحالي من منظور إصلاحي يهدف إلى تحقيق العدالة والتمثيل المتوازن لجميع المواطنين والمواطنات، انطلاقًا من معالجة إشكاليات القانون الحالي التي سبق أن تناولتها "لادي" في تقاريرها وبياناتها السابقة منذ العام 2017. وفي هذا الإطار، تعرب "لادي" عن خشيتها من أن يكون هدف هذه الاقتراحات الإبقاء على القانون الحالي كما هو من دون إصلاحات.

وفيما يخص اقتراح لبنان دائرة انتخابية واحدة، ترى "لادي" وجوب اعتماد خمس دوائر انتخابية متوسطة الحجم تؤمّن توزيعًا عادلاً للمقاعد في ظل النظام النسبي، وتؤكد أن الدوائر الكبرى ليست مجرد دوائر اقتراع كبرى، بل هي دوائر ترشيح كبرى أيضًا، ما يعني أن أي مرشح يجب أن يمثّل الدائرة ككل.

وفي هذا السياق، تجدّد "لادي" دعوتها إلى إلغاء كل من المواد /112/ و/121/ و/122/ من قانون الانتخاب الحالي التي تخصّص ستة مقاعد للناخبين غير المقيمين، وتعتبر أن تثبيت هذا التمثيل بعدد محدّد من المقاعد يهمّش أصوات المغتربين ويُضعف تأثيرهم ضمن الدوائر الانتخابية كافة مقارنةً بالمقيمين.

وفي حين تشدد "لادي" على أهمية اعتماد مراكز اقتراع كبرى (ميغاسنتر) لكونها تساهم بشكل أساسي في توسيع قاعدة المشاركة من جهة والحدّ من الضغوط على الناخبين/ات من جهة

أخرى، تدعو إلى عدم ربط الميغاسنتر بالبطاقة الممغنطة التي يمكن استغلالها من قبل جهات نافذة للضغط على الناخبين/ات، بل الاكتفاء باعتماد آلية التسجيل المسبق للناخبين كما في انتخابات المغتربين.

أما فيما يخص الاقتراح المبني على القانون الأرثوذكسي، فتذكّر "لادي" بإشكالياته العديدة وأخطرها تكريسه للخطاب الطائفي وتقييده خيارات الناخبين/ات ضمن طوائفهم، وهذا مخالف للمادة 27 من الدستور التي تنص على أن "عضو مجلس النواب يمثّل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تُربَط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه". وبالتالي، فإن حصر اقتراع الناخب لمرشح من طائفته يُفقد النائب تمثيله للأمة ويحرم الناخب من حقه في الاختيار الحر، خصوصًا أن ليس جميع اللبنانيين/ات تمثّلهم أحزاب طوائفهم. كما أن هذا القانون يخلق تفاوتًا في قيمة الصوت بين دائرة وأخرى، إذ يتحوّل المذهب إلى دائرة انتخابية، وتختلف بذلك قيمة المقعد.

وبناءً على ذلك، تعيد "لادي" تأكيد مجموعة المبادئ والمعايير التي يجب أن تشكّل أساسًا وركيزة لأي تعديل مستقبلي لقانون الانتخاب، ومنها: ضمان حق جميع المواطنين/ات في المشاركة السياسية ترشيحًا واقتراعًا؛ تحقيق العدالة في التمثيل بين اللبنانيين/ات كافة؛ المساواة بين الناخبين/ات في حجم الدوائر وقيمة كل مقعد؛ مكافحة الخطاب الطائفي والسياسي المتعصب؛ تعزيز التصويت للأفكار والبرامج السياسية بدلاً من التصويت للأشخاص؛ توفير الحد الأدنى من ديناميكية التغيير؛ الحد من تأثير الزبائنية السياسية؛ وضمان تكافؤ الفرص بين المرشحين والمرشحات.

وختامًا، تدعو "لادي" جميع الأطراف السياسية إلى الاستفادة من هذه المرحلة واعتبارها فرصة لتعديل قانون الانتخاب بشكل يؤمّن عدالة وديمقراطية أكبر. وتذكّر الجمعية، في هذا السياق، بكل توصياتها الواردة في تقرير مراقبة الانتخابات النيابية في العام 2022 والذي يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: https://tinyurl.com/2p8y9ffu

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

بيروت، في 28 آذار 2025